



National Security in Light of the Transformations of International Alliances

Khalid Nasr Faraj Mohammed *

Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya.

الأمن القومي في ظل تحولات التحالفات الدولية

خالد نصر فرج محمد *

قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنى وليد، بنى وليد، ليبيا

*Corresponding author: khaled.nasr@bwu.edu.ly

Received: October 16, 2025

Accepted: November 30, 2025

Published: December 04, 2025

Abstract:

The paper, titled "National Security in Light of the Transformations of International Alliances," examines the phenomenon of international alliances and their impact on state foreign policy, national security, and the stability of the international system. The study defines an international alliance as a formal contractual relationship between two or more states that specifies the rights and duties of the parties' concerning security and defense issues, distinguishing it from an informal coalition. The research highlights those alliances require a state to relinquish part of its independent decision-making capability and may obligate it to support allies in matters that could become irrelevant or detrimental later. The study explores different alliance forms, including defensive treaties, non-aggression treaties, and the more comprehensive Entente alliances. While proponents of the balance of power theory view alliances as a stabilizing factor, proponents of collective security argue that they increase international instability by obstructing free international interaction and creating opposing blocs. The research concludes by recommending avoiding international alliances, asserting that the increase in alliances in the twentieth century was positively correlated with the outbreak of wars and that alliances lead to international polarization and increased tension.

Keywords :International Alliances, National Security, Foreign Policy, International System Stability, Coalition, Collective Security, Balance of Power.

الملخص:

تناول الورقة البحثية، المعروفة بـ "الأمن القومي في ظل تحولات التحالفات الدولية"، ظاهرة الأحلاف الدولية وأثرها على السياسة الخارجية للدول وأمنها القومي واستقرار النسق الدولي. وتعزز الدراسة الحلف الدولي بأنه علاقة اتفاقية رسمية بين دولتين أو أكثر تحدد واجبات وحقوق الأطراف إزاء القضايا الأمنية والدفاعية، مما يميّزه عن الائتلاف غير الرسمي. ويبين البحث أن الأحلاف تتضمن تنازلاً من الدولة عن جزء من قدرتها المنفردة على اتخاذ القرارات، وقد تلزمها بتأييد الحلفاء في قضايا قد تغدو غير ذات أهمية أو ضارة لاحقاً. وتستعرض الدراسة أشكال الحلف المختلفة، كالمعاهدة الدفاعية ومعاهدة عدم

الاعتداء وحلف الوفاق الأكثر شمولاً. وفي حين يرى أنصار مدرسة توازن القوى أن الأحلاف عنصر استقرار، يرى أنصار الأمن الجماعي أنها تزيد من عدم الاستقرار الدولي بتعطيل التفاعل الدولي الحر وتقسيم الدول إلى مجموعات متعارضة. وتخلص الدراسة إلى التوصية بالابتعاد عن الأحلاف الدولية، مؤكدة أن زيادة عدد الأحلاف في القرن العشرين ارتبطت بزيادة نشوء الحروب وأنها تؤدي إلى الاستقطاب الدولي وتزيد من التوتر.

الكلمات المفتاحية: الأحلاف الدولية، الأمن القومي، السياسة الخارجية، استقرار النسق الدولي، الائتلاف، الأمن الجماعي، توازن القوى.

مقدمة

العلاقات الدولية هي علاقات تبحث في التفاعل بين الدول أو الشعوب من ناحية الدول من ناحية أخرى . وهي أيضاً تبحث في التفاعل الدولي على كافة المستويات، سواء كانت شعبية أو دولية، سياسية كانت أم اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو عسكرية . وفي معظم الأحيان، يرجع تاريخ العلاقات الدولية إلى أنها تفاعل عسكري اقتصادي سياسي، كما حدث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية أكثر من غيرهما، ولكنها أيضاً قد تشمل السياسات الخارجية . بالعلاقة الدولية قائمة دون حدود، سواء أردنا أم لم نرد. هناك عدة أسباب لنشوء العلاقات الدولية، فقد تكون بداعي التجارة وتبادل المنافع والسلع بصورة عامة، الأمر الذي قاد إلى عامل جديد وهو الأطماع التي قادت بدورها إلى الغزوات والحروب . لكنها عموماً مرت بالعديد من المراحل وشهدت الكثير من التطورات، بدءاً من مؤتمر وستفاليا عام 1648م وتشكيل الدولة القومية، مروراً بالإمبراطوريات، وصولاً إلى فترة عصبة الأمم وما واجهته من صعوبات أدت إلى قيام الأمم المتحدة في محاولة لتعديلها.

أهمية البحث

تنص أهمية البحث في أن الأحلاف تؤدي إلى التحديد الرسمي للتزامات الدول وتحدد مسبقاً أنماط التفاعلات مع أعضاء الحلف وغير أعضائه . وبذلك، فهي تعرقل التفاعل الدولي الحر، وبالتالي تزيد من عدم الاستقرار . الواقع أن تأثير الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولي يختلف باختلاف بنية النسق، كما يختلف باختلاف القضايا المسيطرة على العلاقات الدولية.

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث في سؤال رئيسي هو : ما هي الأحلاف الدولية، ولماذا يدعو الباحث إلى الابتعاد عن هذه الأحلاف؟ ويتفرع عنه أسئلة فرعية هي : ما هي أشكال الحلف الدولي؟

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تناوله موضوع الابتعاد عن التحالفات الدولية .
التحالفات وأثرها على العلاقات الدولية

المطلب الأول: الأحلاف الدولية

ترتبط بظاهرة الأحلاف الدولية بالبنية الدولي . والأحلاف هي إحدى الأدوات التي تلجم إليها الدول كإطار لتنسيق أنشطتها من أجل تحقيق أهداف مشتركة لا تستطيع أي منها تحقيقها منفردة . فتكوين حلف دولي قد يتيح للدولة زيادة مقدرتها العسكرية بتدخل الحلفاء إلى جانبها في حالة وقوع عدوان خارجي، كما أنه قد يؤدي إلى ردع المعادي المحتمل، بدفعه إلى الاعتقاد أن الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب . إلا أن للحلف تكاليفه بالنسبة للدول الأعضاء، لأن الحلف يتضمن تنازلاً من الدولة عن جزء من قدرتها المنفردة المستقلة على اتخاذ القرارات . فقد يعني دخول الدولة في حلف التزامها بتأييد الحلفاء في قضية معينة قد تغدو بقادم الزمن غير ذات أهمية لتلك الدولة، أو قد يغدو مثل هذا التأييد التعاقدية ضاراً بأهداف الدولة في مرحلة لاحقة، لأن تضطر الدولة إلى دخول حرب لنصرة حليف رغم علمها بعدم جدوى تلك الحرب . ولكن الملاحظ أن الأحلاف الدولية قد تعاظمت وأصبحت إحدى الظواهر الرئيسية للعلاقات الدولية

التي تزيد أهميتها عاماً بعد عام. ففي الفترة من عام 1815 (مؤتمراً فييناً) حتى عام 1939 (نحو الحرب العالمية الثانية)، أنشئ (130) حلفاً دولياً، بينما في الفترة من عام 1920 حتى 1957، تكون (137) حلفاً دولياً، أي بمعدل ثلاثة أحلاف تقريباً لكل عام. وفي الفترة من عام 1958 حتى 1968، تبلور (40) حلفاً دولياً، أي بمعدل أربعة أحلاف لكل سنة (سليم، 1989، ص 51).

يُقصد بالحلف الدولي علاقة اتفاقية رسمية بين دولتين أو أكثر تحدد واجبات وحقوق الطرفين أو الأطراف المتعاقدتين إزاء بعضهما. وهذه العلاقة الاتفاقية تتضمن تنظيم القضايا الأمنية والدفاعية المتعلقة بالدول المتعاقدة. فالفارق الأساسي الذي يميز الحلف عن ائتلاف مجموعة من الدول لتحقيق أهداف معينة، هو أن الحلف يبني على وثيقة رسمية هي في العادة معاهدة تأسيس الحلف، بينما الائتلاف هو في العادة علاقة غير رسمية، كما هو الحال في ائتلاف الدول الأفريقية للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في موضوع معين إزاء قضايا معينة. بذلك، فإن مجالات التعاون بين الأطراف في الحلف عادة تكون أكبر اتساعاً من مجال التعاون في الائتلاف الذي يقتصر على مجموعة محددة من القضايا قصيرة المدى.

ويتخذ الحلف أحد الأشكال التالية (أحداد، 2000، ص 480):

1. **معاهدة دفاعية**: وهي أن تتعهد الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع عن الدولة في حالة حدوث اعتداء من دول غير عضو على أي من الدول الأعضاء.

2. **معاهدة عدم اعتداء**: وفي هذه الحالة تتعهد الدول الأعضاء بعدم الاعتداء على بعضها، وأن تتعهد بالدفاع المشترك في حالة وقوع عدوان من دولة أخرى. ومن أمثلة ذلك معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا وبولندا عام 1934م.

3. **حلف الوفاق**: وهو أكثر الأشكال قوة وشمولاً، فهو يرتب التزامات دفاعية وتعاونية شاملة في المجالات العسكرية والسياسية. ومن أمثلة ذلك الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام 1904، الذي أنهى الصراع الاستعماري بين الدولتين حول كثير من مناطق النفوذ في العالم، ومهد لدخولهما معاً الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا.

أما الكتلة الدولية (International Bloc) فهو مفهوم جديد أضيف إلى أدب العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتخالف الكتلة عن الحلف في عدة أمور، أهمها أن الكتلة هي ائتلاف قوى بين مجموعة من الدول غير المكافئة في القوة، فهي مجموعة من الدول الصغيرة تتحمّل حول قوة عظمى. كذلك، فالعضوية في الكتلة الدولية شبه دائمة نسبياً، نظراً لحالة الاعتماد النفسي التي تخلقها لدى الدول الصغرى، وللضغط الذي تمارسها الدولة العظمى لـإجبار تلك الدول على الاستمرار في عضوية الكتلة (عليوة، 1988، ص 38).

المطلب الثاني: أثر الأحلاف على السياسة الخارجية والأمن للدول الأعضاء

للأحلاف أثر على السياسة الخارجية للدول. فعلى سبيل المثال، بمجرد أن يوفر الحلف الأمن للأعضاء، فإنه يمكن أن يُعد مظلة الأمان لتشمل أعضاء آخرين (محتملين) دون أن يتكلّف الحلف تكاليف إضافية يُعتد بها. فمجرد أن يوفر حلف الأطلسي الأمن لألمانيا الغربية (في فترة الحرب الباردة) ضد هجوم سوفيتي محتمل، تكون تكاليف ضم إسبانيا للحلف (أي تكاليف الدفاع عنها) زهيدة. ويرتبط بذلك أنضمّ أعضاء آخرين للتحالف لا يعني حتماً الإقلال من حجم الأمن الجماعي المتوفر لدى الأعضاء الأصليين.

على سبيل المثال، نجد استحالة منع غير المشاركين في توفير "سلعة الأمن" من التمتع بها. فمجرد أن يُنشئ الحلف قوة عسكرية من شأنها ردع العدوان والإقلال من احتمالات الحرب، فإن الدول غير الأعضاء في الحلف تستفيد من هذا الناتج بصرف النظر عن عدم مشاركتها في توفيره.

هذا ما تحاول النظرية الاقتصادية للأحلاف إثباته، بأن هناك اتجاهًا دائمًا نحو عدم التناوب في توزيع تكاليف الحلف. فطبقاً لقاعدة التناوب، يكون من الضروري أن تساهم الدول الأعضاء في ميزانية الحلف بقدر يتناسب مع حجمها ومقدراتها النسبية. لكن الوضع العادي هو أن الدولة الأكبر تساهم بنسبة تفوق حجمها النسبي، والدول الأصغر تساهم بنسبة تقل عن حجمها النسبي. وتقبل الدولة الأكبر بهذا الوضع (وضع عدم التناوب) لأسباب كثيرة منها:

أولاًً: أن الأحلاف الدولية تتميز بظاهره "اللاعودة" (*Irreversibility*). "ونشرح ذلك بمثال: إذا هددت الدولة الأكبر (أ) الدولة (ب) بخوض إنفاقها الدفاعي أو فك الحلف ما لم تدفع الأخيرة نسبة في تكاليف الحلف تتناسب مع حجمها. إذا صدقت الدولة (أ) في تهديدها، فإنها ستنتهي إلى خفض في إنفاقها العسكري يقابلها تدهور شديد في قدراتها العسكرية أو إلى إنهاء وجود الحلف، مما سيعطي العدو المشترك ميزة مطلقة عليها يمكن أن يستغلها للقضاء عليها. فإذا تحقق ذلك، فإن الدولة (أ) لن تستطيع استرجاع وضعها الأول حتى ولو أرادت. ومن ثم، فإنه من مصلحة الدولة الأكبر (أ) عدم تنفيذ تهديدها (مقد، 2001، ص 86).

ثانياً: أن التفاعل الاستراتيجي بين الحلفاء الدوليين يختلف عن التفاعل الاحتكاري في السوق. ففي حالة التفاعل الاحتكاري، تتدفع الشركات في منافسة قاتلة للقضاء على الشركات الصغيرة المنافسة. أما في حالة التفاعل الاستراتيجي، فإن الدولة الأكبر في الحلف لا تستطيع أن تفعل ذلك؛ لأن ذلك قد يعني اضطرار الدولة الأصغر إلى الانضمام للحلف المعادي، مما سيعني خسارة محققة للدولة الأكبر (وليس مكتسباً كما في حالة المنافسة الاحتكارية).

نخلص من هذا إلى أن هناك قوى توازنية ضخمة داخل الحلف الدولي تدفعه نحو تحمل الدول الأكبر نصباً يفوق حجمها النسبي في ميزانية الحلف، وإلى تحمل الدول الأصغر نصباً يقل عن حجمها النسبي. وهذا الأمر يعطي للدول الأصغر في الحلف قوة مساومة في مواجهة الدولة الأكبر، ومن ثم فإن طبيعة العلاقات التوازنية داخل الحلف تدفع بالدول الأصغر إلى تبني سياسات من شأنها تحمل نصيب يقل عن قوتها النسبية في تكاليف الحلف، كما تدفع الدول الأكبر إلى قبول تلك السياسات وتحمل نصيب في تكاليف الحلف يفوق قوتها النسبية في الحلف.

يؤثر الحلف الدولي كذلك على سياسات الدول الأعضاء من زاويتين هما: أثر الحلف على استقرار النسق الدولي، وأثر الحلف على سياسات الدول الأعضاء.

الأول: أثر الحلف على استقرار النسق الدولي

اختلاف دارسو العلاقات الدولية في تحديد أثر الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولي.

أنصار مدرسة توازن القوى يرون أن الأحلاف هي عنصر من عناصر الاستقرار الدولي، لأنها تزيد من التوازن بين الكتل الدولية بتحديداتها الرسمية للتزامات أعضاء الحلف. ويضرب أنصار هذا الاتجاه مثلاً بنظام الأحلاف الذي نظمه المستشار الألماني بسمارك في شكل سلسلة من المعاهدات الثنائية مع روسيا والنمسا-المجر وإيطاليا، والذي نجح في خلق جو من الاستقرار السياسي في أوروبا خلال الفترة ما بين عامي 1873-1890م. فبمجرد خروج بسمارك وانهيار نظام الأحلاف البسماركي، احتفى الاستقرار الأوروبي وحدث نوع من الاستقطاب الثنائي الذي سرعان ما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى (أبو هيف، 2011، ص 309).

وهناك اتجاه آخر تمثله مدرسة الأمن الجماعي يرى أن الأحلاف تزيد من عدم الاستقرار الدولي. فالاستقرار الدولي يتطلب إقامة نظام من الأمن الجماعي العالمي، الذي بمقتضاه تتبعه كل دولة من دول العالم بمقاومة المعندي على أي دولة. وبما أن الأحلاف تقسم الدول إلى مجموعات متعارضة، بل وتلزم الدول أحياناً بمساعدة المعندي إذا كان عضواً في الحلف ذاته، فإنها تشجع المعندي وتزيد من احتمال الحروب. كذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاستقرار الدولي يتحقق من خلال التفاعلات الدولية الحرية، أي حين لا تكون هناك قوى تعرقل حرية الدول في التعامل مع أي دولة أخرى. بيد أن الأحلاف تؤدي إلى التحديد الرسمي للتزامات الدول وتحدد مسبقاً أنماط التفاعلات مع أعضاء الحلف وغير أعضاء الحلف، وبذلك فهي تعرقل التفاعل الدولي الحر وبالتالي تزيد من عدم الاستقرار.

والواقع أن تأثير الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولي يختلف باختلاف بنية النسق، كما يختلف باختلاف القضايا المسيطرة على العلاقات الدولية. فمن غير المتصور أن يكون تأثير الأحلاف الدولية في بنية القطبية المتعددة مماثلاً لتأثيرها على بنية القطبية الواحدة. وتدلنا الاختبارات على تفاوت تأثير الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولي بتفاوت الأبنية.

فقد جرت دراسة حول العلاقة بين الأحلاف الدولية ووقوع الحروب الدولية، وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة من عام 1815م (مؤتمر فيينا) حتى 1945م (نهاية الحرب العالمية الثانية). وخلص البحث إلى أن

زيادة عدد الأحلاف الدولية في القرن التاسع عشر قد ارتبط بتناقص عدد الحروب الدولية، أي بتنازد الاستقرار الدولي. بينما وجدت الدراسة نفسها أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة الأحلاف الدولية ونشوء الحروب في القرن العشرين، ولعل ذلك كان راجعاً إلى الاختلاف بين بنية النسق الدولي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فاحلاف القرن التاسع عشر قامت في إطار القواعد التي وضعها مؤتمر فيينا، وفي إطار نظام الأحلاف البسماركي. أما أحلاف القرن العشرين، وبالذات منذ عام 1890، فإنها لم تقم في إطار قواعد دولية محددة، كما أنها أدت إلى الاستقطاب الثنائي الدولي، ومن ثم زادت من التوتر الدولي (حاج، 2016، ص 187).

أيضاً، دراسة أخرى على الأحلاف الدولية أجريت في الفترة من عام 1820-1964م، انتهت إلى أن تأثير الأحلاف الدولية على نشوب الحروب الدولية هو تأثير غير مباشر. فزيادة عدد الأحلاف الدولية يؤدي إلى زيادة حجم القوات المسلحة في النسق الدولي، مما يؤدي إلى زيادة احتمال نشوب الحروب.

الثاني: أثر بنية الحلف الدولي على سياسات الدول الأعضاء

يميز الدارسون بين نوعين من الأحلاف من حيث طبيعة بنية الحلف هما:

1. الأحلاف ذات البنيان الجمعي (*Pluralist Structure*)

2. الأحلاف ذات البنيان التدرجى (*Hierarchical Structure*)

يُقصد بالنوع الأول تلك الأحلاف التي لا تسود فيها دولة واحدة عملية اتخاذ القرار في الحلف، وإنما تتخذ القرارات من خلال مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحل الوسط. ومن أمثلة ذلك حلف الأطلنطي. أما النوع الثاني من الأحلاف، فإنه يتميز بأن دولة واحدة تسيطر على عملية اتخاذ القرار في الحلف، وتستطيع تلك الدولة أن تفرض آراءها على باقي الأعضاء إذا تطلب الأمر ذلك. ومن أمثلته: التحالفات الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية، والتحالفات السوفيتية مع دول شرق أوروبا (حلف وارسو). تتميز الأحلاف التدرجية بحرص الدولة الأكبر على تأكيد سلطتها في الدول المنضوية تحت لواء الحلف، والحد من حريتها في اتباع سياسة خارجية مختلفة عن سياستها، وذلك حرصاً منها على حماية ذلك الحلف وفرض نفوذها. وقد يصل الأمر إلى حد التدخل المباشر للتأثير في السياسات الخارجية لتلك الدول. ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك (مبدأ جونسون) الموجه إلى حلفاء الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، و(مبدأ بريجيف) الموجه إلى حلفاء الاتحاد السوفياتي في شرق أوروبا (علوي، 2004، ص 39).

النتائج

1. إن أهم ما نتج عن الصراعات والتوازنات في القوة التي شهدتها العالم هي الحرب الباردة، والتي شكلت مقاييس في السياسة الدولية، وبانحسارها ساد مفهوم الأحادية القطبية.

2. تؤدي الأحلاف إلى التحديد الرسمي للالتزامات الدول، وهي بذلك تعرقل التفاعل الدولي، وبالتالي تزيد من عدم الاستقرار. الواقع أن تأثير الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولي يختلف باختلاف بنية النسق، كما يختلف باختلاف القضايا المسيطرة على العلاقات الدولية.

3. يتضمن الحلف تنازلاً من الدولة عن جزء من قدرتها المستقلة على اتخاذ القرارات، لأن دخول الدولة في حلف يعني التزامها بتأييد الحلفاء في قضية معينة قد تغدو بقادم الزمان غير ذات أهمية لتلك الدولة، أو قد يصبح هذا التأييد التعاوني ضاراً بأهدافها في مرحلة لاحقة.

4. إن ما يميز الحلف عن ائتلاف مجموعة من الدول لتحقيق أهداف معينة هو أن الحلف يبني على وثيقة رسمية، هي في العادة معاهدة تأسيس الحلف، بينما الائتلاف هو في العادة علاقة غير رسمية، كما هو الحال في ائتلاف الدول الأفريقية للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في موضوع معين إزاء قضايا معينة. فضلاً عن أن مجالات التعاون بين الأطراف في الحلف تكون عادة أكبر اتساعاً من مجال التعاون في الائتلاف الذي يقتصر على مجموعة محددة من القضايا قصيرة المدة (السيد، 2009).

5. الكتلة الدولية مفهوم جديد أضيف إلى أدب العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وتخالف الكتلة الدولية عن الحلف في عدة أمور أهمها أن الكتلة هي ائتلاف بين مجموعة من الدول غير

المتكافئة، فهي مجموعة دول صغيرة تتمحور حول قوة عظمى، وتصبح العضوية فيها شبه دائمة نسبياً بسبب الضغوط التي تمارسها الدولة العظمى لاجبار تلك الدول على الاستمرار في عضوية الكتلة.

6. يرى أنصار مدرسة توازن القوى أن الأحلاف هي عنصر من عناصر الاستقرار الدولي؛ لأنها تزيد من التوازن بين الكتل الدولية بتحديدتها الرسمي للتزامات أعضاء الحلف. في المقابل، يرى أنصار مدرسة الأمن الجماعي أن الأحلاف تزيد من عدم الاستقرار الدولي. لكن الواقع أن تأثير الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولي يختلف باختلاف بنية النسق.
7. أظهرت دراسة حول العلاقة بين الأحلاف الدولية ووقوع الحروب الدولية أن زيادة عدد الأحلاف الدولية في القرن التاسع عشر ارتبطت بتناقص عدد الحروب الدولية، أي بزيادة الاستقرار الدولي. بينما وجدت الدراسة نفسها أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة الأحلاف الدولية ونشوء الحروب في القرن العشرين، وربما يرجع ذلك إلى الاختلاف بين بنية النسق الدولي في القرنين التاسع عشر والعشرين.
8. للأحلاف الدولية تأثير في نشوب الحروب الدولية بطريق غير مباشر؛ لأن زيادة عددها يؤدي إلى زيادة حجم القوات المسلحة في النسق الدولي، مما يزيد من احتمال نشوء الحروب.

الوصيات

1. تجنب الدخول في الأحلاف الدولية، وذلك بناءً على العلاقة الإيجابية التي أثبتتها الدراسات بين زيادة عدد الأحلاف الدولية ونشوب الحروب في القرن العشرين والقرن اللاحق.
2. العمل على تعزيز الأمن الوطني من خلال الآليات الذاتية أو الأمن الجماعي لتفادي الآثار السلبية التي تفرضها الأحلاف، والتي تتمثل في الاستقطاب الثنائي أو المتعدد وزيادة التوتر الدولي، وتعطيل التفاعل الدولي الحر.
3. الحرص على استقلالية القرار السياسي للدولة وعدم التنازل عن جزء من قدرتها المنفردة على اتخاذ القرارات، حيث أن الالتزامات التعاقدية للحلفاء قد تصبح غير ذات جدوى أو ضارة بأهداف الدولة في مرحلة لاحقة، وقد تلزمها بدخول حروب رغم علمها بعدم جدواها.
4. التحذير من أن انهيار أنظمة الأحلاف يمكن أن يؤدي إلى استقطاب ثانوي أو متعدد الأطراف يزيد من احتمالات نشوب الصراعات، ولذلك يوصى بتجنب بناء الأنظمة الأمنية على أساس التحالفات الهشة.
5. يوصى بمنع الأحلاف والتكتلات الإقليمية من استخدام الطائرات لقمع جهات افتراضية أو معارضات سياسية قد تسبب في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين العزل، وحصر استخدام الطائرات الحربية على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وبقرار منه، تطبيقاً لالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

المراجع

1. أبو هيف، علي صادق. (2011). القانون الدولي العام. دار النشر الإسكندرية.
2. السيد، أحمد إبراهيم. (2009). التغيير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة.
3. سليم، محمد السيد. (1989). تحليل السياسة الخارجية بمركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية.
4. علوى، مصطفى. (2004). صدام السياسات وحوار الحضارات. دار الشروق.
5. عليوة، السيد. (1988). إدارة الصراعات الدولية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. حداد، ريمون. (2000). العلاقات الدولية (ط. 1). دار النهضة.
7. مقلد، إسماعيل صبري. (2007). أصول العلاقات الدولية إطار عام. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

8. المشاط، عبد المنعم. (2009). النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية .السياسة الدولية، 178(مؤسسة الأهرام).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.